﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ١٠٠﴾ [الأنعام: 100]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقةُ بين نِعمِ الله منَ الشّجرِ والثّمرِ، والتّنكّرِ لـهـا، بـجـعـلِ شـركـاءَ لـه من خلْقِه

لمّا ذكرَ الحقُّ ﷻ في ما سلفَ من الآيات، البراهينَ الخمسةَ الدَّالَّةَ على ثبوتِ أُلوهيّتِه، وأنّها تقتضي الإيمانَ به[1] من فَلْقِ الحَبِّ والنَّوَى حتّى إنزالِه الماءَ منَ السّماءِ، وإخراجِ الحَبِّ المُتراكِمِ والنّخلِ الباسقِ والجنّاتِ الوارفاتِ، وكلُّها مِننٌ أسبغَها عليهم، ناسبَ أنْ يذكُرَ هنا فِرَقًا وطوائفَ منَ النّاسِ خالفوا ما يقتضيه العقلُ السّليمُ؛ فأثبتوا للّه شركاءَ ممّا هو مُستترٌ عنِ الأنظارِ كالشّياطينِ والملائكةِ ونحوِهم؛ لأنّ حدوثَ الأجناسِ المُختلفةِ والأنواعِ المُفنَّنةِ من أصلٍ واحدٍ، ونقلها من حالٍ إلى حالٍ، لا يكونُ إلّا بإحداثِ قادرٍ عليمٍ بتفاصيلِها، ولا يعوقُهُ عن فعلِهِ نِدٌّ يُعارضُهُ أو ضِدٌّ يُعانِدُهُ، ولذلك أعقبَه بتوبيخِ مَن أشركَ به والرّدِّ عليه[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شُرَكَآءَ﴾: جمعٌ مُكسَّرٌ، مفردُهُ شريك، جذرُهُ اللّغويُّ (شرك)، والشِّركُ الظّلمُ العظيمُ ومخالطةُ الشّريكين[3]، والشِّركُ: "أنْ تجعلَ للّهِ شَرِيكًا في رُبوبِيَّتِهِ"[4]، والأصلُ في معنى الشّينِ والرّاءِ والكافِ المقارنةُ وخلافُ الانفرادِ، وهو أن يكونَ بينَ اثنين لا يَنفَرِدُ به أحدُهُما، فإذا شاركتَ فلانًا فقد صِرتَ شريكَهُ[5]، والإشراكُ باللّه

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/118.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/175.
(3) الخليل، العين: (شرك).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (شرك).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شرك).

ﷻ أنْ يُدْعَى للّه شريكٌ [1] ﷺ، والشِّركُ في الدّين **نوعان**: الشِّركُ العظيمُ بأن تجعلَ للّهِ شريكًا، وهو أعظمُ الكفرِ، **والثّاني**: الشِّركُ الصّغيرُ كالرّياءِ ونحوِهِ، وهو لفظٌ مُشتركٌ، وأكثرُ العلماءِ يحملونهُ على الكفّارِ جميعِهِم، فيما يرى غيرُهُم أنّهم عدا أهلِ الكتابِ[2]، وجلّ ما وردَ في القرآنِ الكريمِ من مفرداتِ التّراكيبِ؛ بمعنى: اتّخاذِ الشّريكِ معهُ تعالى عمّا يقولون، ومنه هذه المفردة ﴿شُرَكَآءَ﴾ في الآيةِ فقد جعلوا الجنَّ شركاءَ للّهِ في الخَلقِ وفي عبادتِهِ[3].

2) ﴿وَخَرَقُواْ﴾: فعلٌ ماضٍ مُسنَدٌ للجماعةِ، وهم المُشركون المُخاطَبون في الآية، جذرُهُ اللّغويُّ (خرق)، ومعنى ﴿وَخَرَقُواْ﴾: أنّهم خلَقُوا، ومنه خَرَقَ الكلمةَ: اختلَقَها وابتدَعَها كَذِبًا[4]، والأصلُ في الخاءِ والرّاءِ والقافِ هو تمزيقُ الشّيءِ وجَوْبُهُ، ومنه: التَّخرُّقُ، وهو اختلاقُ الكذبِ[5]. ومن معاني الخرقِ أنْ تقطعَ الشّيءَ على سبيلِ الفسادِ، وهو خلافُ الخَلْقِ الّذي يكونُ بتدبيرٍ وتقديرٍ[6]، والخرقُ في الآيةِ: "الاختلاقُ، والتّخريقُ: التّكثيرُ منه؛ يعني: واختلقُوا له بَنِينَ وبَنَاتٍ، وَذلِكَ مثل قَولِ اليهودِ: عُزيرٌ ابن اللّهِ، ومثل قول النَّصارى: المسيحُ ابنُ اللّه"[7].

3) ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾: مصدرُ (سَبّح يسبّح) مُضافٌ إلى الضّميرِ العائدِ عليهِ تعالى، وجذرُهُ اللّغويُّ من (سبح)، والتّسبيحُ بمعنى التّنزيهِ عن كلِّ ما لا يليقُ أنْ يُوصَفَ به، ومنَ السّينِ والباءِ والحاءِ يكونُ التّسبيحُ، "وهو تَنزيهُ اللّهِ جَلَّ ثناؤُهُ من كلِّ سُوءٍ، والتَّنزيهُ: التّبعيدُ، والعَرَبُ تقولُ: سُبحَانَ مِن كَذا؛ أي: ما أبعَدَهُ"[8]، ومن معانيه أيضًا تعظيمُ اللّهِ وتمجيدُه بالصّلاةِ والذّكرِ[9]، وقد جُعِلَ التَّسبيحُ أمرًا عامًّا شاملاً في جميعِ العباداتِ من بابِ القولِ

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (رشك).
(2) الرّاغب، المفردات: (شرك).
(3) النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 6/169، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 6/2441.
(4) ابن دريد، جمهرة اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (خرق).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (خرق).
(6) الرّاغب، المفردات: (خرق).
(7) السّمعانّي، تفسير القرآن: 2/131، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/526.
(8) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (سبح).
(9) ابن دريد، جمهرة اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سبح).

أو الفعلِ أو النّيّةِ[1]، و﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ في الآية؛ أي: نُنزّهُهُ عن ذلك الإشراكِ، فهو نقصٌ فيه منافاةُ انفرادِهِ تعالى بالخَلْقِ والتّدبيرِ[2].

4) ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾: فعلٌ مَاضٍ، جذرُهُ اللّغويُّ (علي) مِنَ الفعلِ (علا يَعْلو)، ومعنى العلوِّ ضدُّ السّفلِ، وهو العظمةُ والتّجبُّرُ، وهو للّهِ ﷻ رفعةً وتشريفًا[3]، والأصلُ في العينِ واللّامِ والحرفِ المُعتَلِّ دلالتُه على السُّمُوِّ والارتفاعِ والشَّرفِ[4]، ومن هذا الفعلِ صفةُ (المُتَعال) وهي "صفةٌ للّهِ تعالى بمعنى علوِّ أمرِهِ وصفاتِهِ، لا باعتبار مكانٍ تَعالى عن ذلك ... وتخصيصُ لفظِ (المُتَعال) لمبالغةِ ذلك منهُ لا على سبيلِ التَّكلُّفِ"[5]، ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ في الآية: مِنَ التّعالي وهو الارتفاعُ، وفيه مبالغةٌ في العلوِّ، وفيه تنزيهٌ أيضًا؛ فالشّيءُ المُرتَفِعُ لا تَلتَصِقُ به الأوساخُ، فالنّقصُ سَفَالةٌ، والعلوُّ كَمالٌ[6].

5) ﴿يَصِفُونَ﴾: فعلٌ دالٌّ على الحالِ والاستقبالِ، جذرُهُ اللّغويُّ (وصف)، والوصفُ بمعنى النَّعتِ[7]، والأصلُ في الواو والصّادِ والفاءِ دلالتُهُ على التّحلِيَةِ، والصِّفةُ لزومُ الأمَارَةِ للشَّيءِ[8]، وهو أيضًا الحالةُ الّتي عليها الشّيءُ من حليتِهِ، ثمّ إنّ هذا الوصفَ قد يكونُ حقًّا وقد يكونُ باطلاً[9]، والأصلُ في الوصفِ هو الحِليةُ في جانبها الحَسَنِ، فتبيّن هيأته وتُصوِّره، ثمّ عُممّت فأصبحَت في مُطلَقِ الوصفِ[10]، والفعلُ ﴿يَصِفُونَ﴾ في الآيةِ معناه: تباعدَ الحقُّ ﷻ عمّا يَنسبون إليه من الشّريكِ والولدِ[11].

❁ المعنى الإجماليّ:

وقسمٌ من المشركين سُدّت بصائرُهم، وعَميَتْ قلوبُهم؛ فأشركوا الجنَّ معه تعالى

(1) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (سبح).
(2) رضا، تفسير المنار: 7/539.
(3) الخليل، العين، وابن دريد، جمهرة اللّغة: (علو).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (علو).
(5) السّمين، عمدة الحفّاظ: (علو).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/409.
(7) الخليل، العين، والصّاحب، المحيط في اللّغة: (وصف).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وصف).
(9) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (وصف).
(10) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وصف).
(11) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 2/259.

مِن تمامِ عَمَى البصائرِ، إشراكُ الجِنِّ مع الله، وقولُهم بأنّ له الولدَ

قصدًا إلى عبادتِهم، واختلَقُوا له البنينَ والبناتِ كجعلِهم المَسيحَ وعُزيرًا أبناءَه، والملائكةَ بَناتِه[1] فحذَوا حذوَ اليهودِ والنّصارى وغيرِهم، تنزَّهَ اللهُ - ﷻ - عن إفكِ المُفترين، وتعالى علوًّا كبيرًا عمّا يقولون.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ (الْ) في لفظِ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ من الآيةِ الكريمةِ.

كـلُّ مـا اتُّـخِـذَ شريكًا مع الله فـهـو بـاطـلٌ، مهما كان جنسُه

وردَت لفظةُ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ مَعرفةً بـ (أل) في قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾، وهي (الـ) الّتي تفيدُ الجنسَ، وكونها جنسيّةً لدلالتها على العمومِ والتّكثيرِ؛ لأنّها في معنى النّكرةِ[2]، ومعنى الجنِّ في الآيةِ كلُّ ما استترَ عنِ النَّظرِ، فمنهم مَن أثبتَ الشَّركَةَ لإبليسَ[3]، وطوائفُ منَ العربِ كانَت تعبدُ جنَّ الأوديةِ وتستعينُ بها[4]، وقسمٌ عبدَ الملائكةَ لقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [سبأ: 40]، فهذه فيها دلالاتٌ على أنّ الجنَّ ليسَ خَلقًا مَقصودًا بذاتِه، إنّما هو دالٌّ على العمومِ، يدخلُ تحتَهُ الشّياطينُ وإبليسُ والملائكةُ، وسِواهم ممّن ينطبقُ عليهم التّعريفُ اللّغويُّ، وهو الاستتارُ[5].

سِرُّ كَوْنِ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ مفعولًا أوّلًا، وأثرُ ذلك في المعنَى.

الـجـنُّ مَـقـصـودٌ مـنَ الـسِّـيـاقِ، وهـو مَـجـعـولٌ شريكًا باتّفاقٍ

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ الجنُّ منصوبٌ على أنّه مفعولٌ أوّلٌ مُتأخِّرٌ[6]، وهناك مُسوِّغان في جعلِ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ مفعولًا أوّلًا مع أنّه مُتأخِّرٌ؛ **الأوّلُ**: تعريفُه فهو في رتبةِ المبتدأ مع فعلِ الجعلِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/380.
(2) السّيوطيّ، همع الهوامع: 2/269.
(3) البغويّ، معالم التّنزيل: 3/173.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/329.
(5) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/119.
(6) السّمين، الدّرّ المصون: 5/83.

المُشيرِ إلى التّصييرِ، والمبتدأُ شرطُهُ التّعريفُ[1]، **والثّاني**: أنّ السّياقَ آخِذٌ بمَجامِعِ هذه اللّفظةِ وقاصدها؛ لأنّ المفعولَ الثّاني (الشّركاء) مُتقرَّرٌ من قبل[2]، ثمّ حصلَ فيه تقديمٌ مقصدُهُ التّخصيصُ.

بلاغةُ التّقديمِ والتّأخيرِ، في قولِهِ تعالى: ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾:

التّهويلُ والتّعجيبُ، مِن أن يُتّخذَ للهِ شريكٌ منَ الجنِّ أو من غيرِهِم

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾: إذا كانَ فعلُ الجعلِ للتّصييرِ، فيكون له مفعولان: الأوّل: ﴿ٱلْجِنَّ﴾، والثّاني ﴿شُرَكَآءَ﴾[3]، فحصلَ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، قدّمَ المفعولَ الثّاني ﴿شُرَكَآءَ﴾، وفي تقديمِه فائدةٌ؛ وهي "أنّه ما كانَ ينبغي أن يكونَ للّه شريكٌ، لا منَ الجنِّ ولا غير الجنِّ، وإذا أخّرَ فقيلَ: (جعلُوا الجنَّ شركاءَ اللّه)، لم يفدْ ذلك"[4]، فالمعنى المُستنبَطُ من ﴿شُرَكَآءَ﴾ هو معنًى مُخصَّصٌ؛ أي: نفيُ أن يكونَ له شركاءُ منَ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ ومن غيرِهم، بخلافِ قولِهِ: (الجنُّ شركاءُ)، فالمعنى أنّ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ هُمُ الشّركاءُ حسبُ لا غيرهم، فالتّقديمُ لدفعِ إرادةِ هذا المعنى.

ومفاد هذا التّقديمِ استعظامُ أن يُتّخذَ للّهِ شريكٌ مَلَكًا كان أو جنّيًا أو غيرَهُما من غيرِ نظرٍ إلى جوازِ إيجادِهِ أو حظرِهِ[5]، ففي التّقديمِ حصلَتْ به زيادةٌ في المعنى وقعَت مَوقِعًا حَسَنًا منَ النّفسِ في تنزيهِهِ تعالى عنِ اتّخاذِ الشّريكِ، فلو لم يقدّمْ لم تُفِدْ منَ اللّفظِ إلّا نفي الجنِّ من أن يكونَ شريكًا.

ولتقديمِ المفعولِ الثّاني ﴿شُرَكَآءَ﴾ على المفعولِ الأوّلِ ﴿ٱلْجِنَّ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾، فائدةٌ

(1) السّمين، الدّرّ المصون: 5/84.
(2) ابن عاشور: التّحرير والتّنوير: 7/406.
(3) العكبريّ، التّبيان: 1/526.
(4) الجرجانّي، دلائل الإعجاز: 1/285 - 286.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/380، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/196، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 6/188، والصّعيديّ، بغية الإيضاح: 1/161.

أخرى؛ وهي إظهارُ العَجبِ وإنكارُ ما فعلوه[1] من اتّخاذِ الجنِّ شركاءَ مع اللّهِ تعالى.

سِرُّ تقديم المجرورِ ﴿لِلَّهِ﴾ على المَفعولِ:

في التّقديمِ عنايةٌ وتعجيبٌ من خَطلِ عقولِهم، وسَفهِ أحلامِهم

في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ قدّم المجرورَ ﴿لِلَّهِ﴾ على المفعولِ وحقّه التّأخيرُ؛ لأنّه مُتعلِّقٌ، وسرُّ تقديمِهِ رعايةً له وإظهارًا للعَجبِ من فعلِهم، وإنكارًا لمُرتكبِهِم[2] أنْ جعلوا للّه وليس لغيرِهِ شريكًا من مخلوقاتِهِ؛ فالتّقديمُ على نيّةِ التّخصيصِ.

دلالةُ تأخيرِ ﴿ٱلْجِنَّ﴾، بعدَ قولِهِ تعالى: ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾:

السّياقُ تحقيرٌ للجنِّ، وتوهينٌ لهم، حتّى يَرتدِعَ عابِدُوهم

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ يجوزُ في إعرابِ هذه الآيةِ أن يكونَ ﴿لِلَّهِ﴾ مُتعلِّقًا بمحذوفٍ على أنّه المفعولُ الثّاني، وقد تقدّمَ على المفعولِ الأوّلِ ﴿شُرَكَآءَ﴾[3]؛ للإيذانِ بأنّه لا ينبغي اتّخاذُ الشّركاءِ مُطلَقًا، ثمّ ذكرَ بعدَها مُؤخّرًا لفظةَ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ تحقيرًا؛ لأنّه إن لم يتّخذْ شريكًا من غيرِ الجنِّ فقَمِنٌ بالجنِّ ألّا يُتّخَذوا، وألّا يكونوا كذلك؛ لأنّهم محزُّ الإنكارِ[4].

نُكتةُ حذفِ الفعلِ مع ﴿ٱلْجِنَّ﴾:

التّعجيبُ والإنكارُ مِن جعلِهم الجنّ شريكًا لله

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ يجوزُ في إعرابِ هذه الآيةِ أن يكونَ ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مَفعولين على التّقديمِ والتّأخيرِ، ويكونُ ﴿ٱلْجِنَّ﴾ مَفعولًا لفعلٍ مَحذوفٍ على تقديرِ سُؤالٍ كأن يُقال: مَنْ جعلوا شركاءَ للّهِ؟ فيُجابُ: ﴿ٱلْجِنَّ﴾[5]، وهو سؤالٌ إنكاريٌّ تعجُّبًا من اتّخاذِهم ﴿ٱلْجِنَّ﴾ شريكًا، تعالى اللّهُ عمّا يَصِفُون.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/406.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/406.
(3) السّمين، الدّرّ المصون: 5/83.
(4) الخفاجيّ، عناية القاضي: 5/277.
(5) الجرجانّي، دلائل الإعجاز: 1/287، والجناجيّ، النّظم البلاغيّ، ص: 374.

فائدةُ إيرادِ الفعْلِ ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾:

تَوبيخُ المشركين وإنكارُ صنيعِهم في إشراكِهم الجنَّ مع الله

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾، في الآيةِ أوردَ الفعلَ ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ العائدَ على الجنِّ أو على الجاعِلين، والجدْوى مِن إيرادِهِ تذكيرُهم بأنّهم مَخلوقون، فكيف يكونُ الإلهُ مَخلوقًا؛ ففي ذلك تأنيبٌ لهم، وإنكارٌ لعملِهم، وتعجيبٌ من مُرتكبِهم[1] في أنّهم أشركُوا المخلوقَ مع الخالقِ، وهو جَهلٌ منهم، وسوءُ نظرٍ.

توجيهُ التّقريعِ في لفظِ الخَرْقِ ﴿وَخَرَقُواْ﴾:

الإشراكُ إفراطٌ مُخرِّقٌ للنّفسِ، مُشابِهٌ لخرْقِ الثّوبِ وإتلافِهِ

ذهبَ الطّيبيّ إلى أنّ "مِن حقِّ التّقريعِ أن يجعلَ ﴿وَخَرَقُواْ﴾ من خرقِ الثّوبِ، لينبّهَ على التّباينِ الشّديدِ بينَ طرفي الإفراطِ والتّفريطِ"[2]، وفيه تشبيهٌ بليغٌ شبَّهَ فيه صنيعَ مَن أشركَ مع اللّهِ بَنينَ وبناتٍ بمَن خرقَ ثوبًا فأتلفَهُ؛ دلالةً على انخرامِ إيمانِ الفردِ، وضياعِ نفسِهِ، وخسرانِ حالِهِ، أعاذَنا اللّهُ وسلّمَنا.

بلاغةُ المجازِ في لفظِ ﴿وَخَرَقُواْ﴾:

اختلقُوا الشّراكةَ مع اللهِ كذِبًا وافتراءً

استُعملَ الخَرْقُ مجازًا في الكذبِ، كما استُعملَ فيه افترى واختَلَقَ مِنَ الفَري والخَلْقِ. وفي الكشّافِ: سُئِلَ الحَسَنُ عن قولِهِ تعالى: ﴿وَخَرَقُواْ﴾، فقالَ: كَلِمةٌ عَربيّةٌ كانَتِ العَربُ تقولُها، كانَ الرّجُلُ إذا كَذَبَ كِذبَةً في نادِي القَومِ يَقولُ بعضُهم: (قَد خَرَقَها واللّهِ)[3].

دلالةُ قراءةِ التّضْعيفِ في الفعلِ ﴿وَخَرَقُواْ﴾:

الفعلُ المُضعَّفُ يدُلُّ على المُبالغةِ والتّكثيرِ

قوله تعالى: ﴿وَخَرَقُواْ﴾ قرأَ المَدنيّان نافع وأبو جعفر بتضعيفِ الرّاءِ ﴿وَخَرَّقُواْ﴾[4]، والتّضعيفُ مُؤذِنٌ بالتّكثيرِ[5]، فالّذين خرّقُوا له وادّعَوا وأشركُوا به نفرٌ كثيرٌ، كالمُشركين في نسبتِهم أنّ الملائكةَ بناتُ

(1) زاده، حاشية الشّيخ زاده: 4/109، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/407.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 6/192.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/53، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/407.
(4) ابن الجزريّ، النّشر: 2/261.
(5) سيبويه، الكتاب: 4/64، والرّضي، شرح الشّافية: 1/92.

اللّهِ، واليهودِ في ادّعائِها أنّ عزيرًا ابنُ اللّه، والنّصارى في قولِها أنّ المسيحَ ابنُ اللّهِ وغيرِهم[1]، ومُؤذِنٌ أيضًا بالمبالغةِ في الفعلِ؛ لأنّ التَّفعُّلَ يدُلُّ على قوّةِ حصولِ الفعلِ، فمعنى ﴿وَخَرَّقُواْ﴾: كذبُوا على اللّهِ على سَبيلِ الخرْقِ؛ أي: نسبُوا إليه بنينَ وبناتٍ كَذِبًا[2]، فكلُّ هذا تخريقٌ مُتكاثِرٌ ومُبالَغٌ فيه يلائِمُهُ الفعلُ المُضعَّفُ الدّالُّ على التّكثيرِ.

بلاغةُ تقديمِ (البنينِ) على (البناتِ):

التقديمُ للأصلِ على الفرعِ، والسّابقِ على اللّاحقِ

قدّم البنينَ على البناتِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۢ﴾ من بابِ تقديمِ الأصلِ على الفرعِ، والسّابقِ على اللّاحقِ؛ فإنّ الذّكرَ أصلٌ للأنثى، وهو مُقدَّمٌ عليها؛ فقد خُلِقَ آدمُ، وكان أصلاً، ثمّ خُلِقَت حواءُ، وكانَت فرعًا عنه وتاليةً له؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النّساء: 1].

التّقديمُ للأكثرِ على الأقلِّ في ادّعاءِ اليهودِ والنّصارَى

وتقديمُ البنينِ على البناتِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۢ﴾ في الآيةِ من بابِ الأكثرِ إلى الأقلِّ؛ فأهمُّ فِرقتين ادّعَت بأنّ للّهِ أبناءً هما: اليهودُ بقولِهم: إنّ عُزيرًا ابنُ اللّهِ، والنّصارى بقولِهم: إنّ عيسى ابنُ اللّهِ[3]، فضلاً عن طائفةٍ منَ المُشركينَ الّذين تلَقَوا شيئًا منَ المَجُوسيَّةِ بجعلِهم الشّيطانَ مُتَوَلِّدًا عنِ اللّهِ تعالى، أمّا البناتُ فكانَت من ادّعاءِ بعضِ مُشركي العربِ[4]، واليهود والنّصارى وطائفة منَ المُشركين في ادّعائِهم أكثر من مُشركي العربِ، فإنّهم وَثنيّون مُوغِلون في عبادةِ الأصنامِ.

سِرُّ تنكيرِ لفظِ (عِلْم) من قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۢ﴾:

الاستدلالُ على جَهلِهِم وعِظَمِ ادّعائِهم، مِن كونِهم قالوا بغيرِ علمٍ

في قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۢ﴾ نفى عنهم العلمَ، وجاء به مُنكَّرًا، في حيّزِ النّفي ﴿بِغَيْرِ﴾ المُوغلةِ في الإبهامِ للدّلالةِ على انسلاخِ هؤلاءِ

(1) محيسن، الهادي شرح طيبة النّشر: 2/205، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/602.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/92، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/407.
(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 4/191، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/526.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/408، والسّيوطيّ، الدّرّ المنثور: 3/334.

المُشركين في خَرْقِهم هذا عن كلِّ ما يُسمّى علمًا، والاستدلالِ على جهلِهم وعَماهم، فيكون قولُهُ تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۖ﴾ بيانًا وتوكيدًا لمعنى ﴿وَخَرَقُواْ﴾[1]، فمَن يملكُ أدنى علمٍ ورويّةٍ لا يساوي بينَ الخالقِ والمخلوقِ في ذلكم الادّعاءِ، وهو في الوقتِ نفسِه يستعظمُ ادّعاءَهم في جعلِ الشّريك له تعالى.

وجهُ الاستئنافِ في لفظِ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾:

ربُّنا تعالى مُنزَّهٌ عن كلِّ ما نُسِبَ إليه من عَيْبٍ

﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾: استئنافٌ مَسُوقٌ لتنزيهِهِ ﷻ عمَّا نسَبوُهُ إليه، وسُبحانَه: عَلَمٌ للتَّسبيحِ الّذي هو التّبعيدُ عنِ السُّوءِ اعتقاداً وقولاً، تنزيهًا وتبرئةً عن كلِّ عيبٍ وصفةٍ، وتعاليًا عن جميعِ ما قالُوا فيه. وانتصابُه على المَصدريَّةِ، ولا يَكادُ يُذكَرُ ناصبُهُ؛ أي: أُسَبِّحُ سُبحانَه؛ أي: أُنَزِّهُهُ عَمَّا لا يليقُ به عَقْداً وعملاً، تنزيهًا خاصًّا به حقيقًا بشأنِه[2].

دلالةُ المبالغةِ والمصدريّةِ في صِيغةِ التّسبيحِ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾:

تنزَّهَ ربُّنا بذاتِهِ تنزُّهًا تامًّا لائقًا به ﷻ.

في لفظ ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾: مبالغةٌ من جهةِ الاشتقاقِ منَ السَّبْحِ، ومن جهةِ النَّقلِ إلى التَّفعيلِ، ومن جهةِ العُدُولِ عنِ المصدرِ الدَّالِّ على الجنسِ إلى الاسمِ المَوضوعِ له خاصَّةً، ولا سيَّما العلمُ المُشيرُ إلى الحقيقةِ الحاضرةِ في الذِّهنِ، ومن جهةِ إقامتِهِ مُقامَ المصدرِ مع الفعلِ، أو هو مصدرٌ كغُفْرانٍ؛ لأنّهُ سُمِعَ له فِعْلٌ منَ الثّلاثيِّ كما ذُكِرَ في القامُوسِ، أُريدَ به: التَّنزُّهُ التّامُّ والتّباعُدُ الكُلِّيُّ، ففيهِ مُبالَغةٌ من حيثُ إسنادُ التّنزُّهِ إلى ذاتِه المُقدَّسةِ؛ أي: تَنَزَّهَ بذاتِهِ تَنَزُّهًا لائقاً به، وهو الأنسبُ بقولِهِ سبحانَه[3].

دلالةُ المجازِ في الفعْلِ ﴿تَعَٰلَىٰ﴾:

التّعالي والتّسامِي عن كلِّ اعتقادٍ باطلٍ

في قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾ الفعلُ ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ يدُلُّ على العلوِّ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/381، ورضا، تفسير المنار: 7/539.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/168.
(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 4/194، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/168.

والسُّمُوّ، إلاّ أنّ هذا العلوَّ لا يُرادُ منه العلوُّ المكانيُّ، إنّما المقصودُ تنزيهُ الحقِّ ﷻ عن كلِّ قولٍ فاسدٍ، واعتقادٍ باطلٍ[1].

دلالةُ تشبيهِ التَّحاشِي عنِ النّقائصِ بالارتفاعِ في قوله تعالى: ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾:

التّشبيهُ يُبرِّزُ الصّورةَ، ويُوضّحُ معالِمَ المعنَى

التّفاعلُ في قولِهِ: ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ للمبالغةِ في الاتّصافِ بالعُلوِّ، والعُلُوُّ هنا مَجازٌ؛ أي: كَونُهُ لا ينقُصُهُ ما وصَفُوُه به؛ أي: لا يُوصَفُ بذلك؛ لأنَّ الاتّصافَ بمثلِ ذلك نَقصٌ، وهو لا يَلحَقُهُ النّقصُ فشُبِّهَ التَّحَاشِي عَنِ النّقائصِ بالارتفاعِ؛ لأنَّ الشَّيءَ المُرتَفِعَ لا تَلتَصِقُ بِهِ الأوساخُ الّتي شأنُها أنْ تكونَ مَطروحةً على الأرضِ، فكَما شَبَّهَ النّقصَ بالسَّفالَةِ شَبَّهَ الكَمالَ بالعُلوِّ، فمَعنى (تَعالى عن ذلك): أنّه لا يَتَطَرَّقُ إليهِ ذلكَ[2].

الفرقُ بينَ التَّسبيحِ والتّعالِي في قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾:

التَّسبيحُ صِفةٌ غيريّةٌ، والتّعالِي صِفةٌ ذاتيّةٌ

في قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾ نزّهَ الحقُّ ﷻ نفسَه عن ادّعاءاتِ الجاعلينَ له شركاءَ بالتّسبيحِ والتّعالي، وظاهرُهما التّساوي تحتَ جنسِ التّنزيهِ، إلاّ أنّ الحقيقةَ خلافُ ذلك؛ فإنّ التّسبيحَ فعلٌ بشريٌّ؛ فهو صفةٌ مُكتسَبَةٌ، أمّا التّعالي فهو صفةٌ ذاتيّةٌ، والمرادُ كونُه مُتعاليًا مُتَقَدِّسًا في ذاتِهِ، سبّحَهُ المُسبِّحُونَ أم لم يفعلُوا[3].

علّةُ الختامِ بالفعلِ ﴿يَصِفُونَ﴾:

بيانُ الفاصلةِ نفيٌ لِمَا وصَفُوه بِهِ منَ الشّركاءِ والأبناءِ

الوصفُ: الخَبَرُ عن أحوالِ الشَّيءِ وأوصافِه وما يتميَّزُ به، فهو إخبارٌ مُبيِّنٌ مُفصِّلٌ للأحوالِ، حتّى كأنّ المُخبِرَ يصفُ الشَّيءَ وينعتُهُ بما فيه من صفاتٍ وخصالٍ. واختِيرَ في الآيةِ فِعلُ ﴿يَصِفُونَ﴾؛ لأنَّ ما نَسَبُوهُ إلى اللّهِ يَرجِعُ إلى توصيفِهِ بالشُّركاءِ والأبناءِ؛ أي: تَبَاعدَ عنِ الاتّصافِ بِهِ. وأمّا كَونُهم وصَفُوه بِهِ فَذلِكَ أمرٌ واقِعٌ[4].

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/123.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/409.
(3) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/123.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/409.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(خَرَقَ) و(خَلَقَ):

الخرْقُ قطعٌ على سبيلِ الفسادِ، وكـذِبٌ لا تقديرَ فيه ولا انتظامَ

ذهبَ ابنُ مسعودٍ إلى أنَّ قولَه ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾؛ بمعنى: افتعَلُوا وافترَوْا له، يُقال خلقَ الإفكَ واختلقَهُ وخَرَقَهُ واخترقَهُ بمعنى[1].

بخلاف الرّاغبِ الّذي ذهبَ إلى أنّ منْ معاني الخرْقِ أنْ تقطعَ الشَّيءَ على سبيلِ الفسادِ من غيرِ تَدَبُّرٍ ولا تَفكُّرٍ، وبغيرِ نظامٍ ولا هندسةٍ، قال تعالى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: 71]، وهو خلافُ الخلْقِ الّذي يكونُ بتدبيرٍ وتقديرٍ ورفْقٍ[2].

والخلْقُ أيضًا الكذِبُ المُقدَّرُ المُنظَّمُ، والخرْقُ الكذبُ الّذي لا تقديرَ فيه ولا نظامَ، ولا رويّةَ ولا إنعامَ، فههنا يظهرُ التّقييدُ بنفي التّدبّرِ والنّظرِ، ويؤيّدُه قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[3].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/168.
(2) الرّاغب، المفردات: (خرق).
(3) رضا، تفسير المنار: 7/539.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»